

مصر في عهد الانقلاب .. تعيين "لواء" وزيرًا لتمويل



الثلاثاء 6 سبتمبر 2016 06:09 م

وافق برلمان العسكر، اليوم الثلاثاء، على تعيين اللواء محمد علي الشيخ، المرشح من قبل السيسي، لمنصب وزير التمويل والتجارة الداخلية، خلفًا للوزير المستقيل خالد حنفي، وذلك بتصويت أغلبية الحضور، من أجل السيطرة على صوامع القمح التي تدر المليارات عن طريق تعيين وزير تمويل عسكري .

وقال علي عبد العال رئيس ابرلمان العسكر الغير شرعي، في كلمته خلال الجلسة الختامية اليوم: إن محمد علي الشيخ المرشح لمنصب وزير التمويل، بحكومة الانقلاب، شغل عدة مناصب منها رئاسته لهيئة الإمداد والتمويل، وجهاز الخدمات العامة

وكان قد كشف مصدر حكومي مطلع- رفض ذكر اسمه- أن سبب الهجوم الشرسة على صوامع القمح ومتابعة برلمان العسكر لكشف الفساد فيها، هو مخطط جنرالات الجيش للسيطرة على هذه الصوامع التي تدر مليارات وكان يستفيد منها رجال مبارك

وقال المصدر- في تصريح خاص لـ "الحرية والعدالة" اليوم الأربعاء- أن أوجه الفساد معروفة ومن يتكلم فيها بغير إذن العسكر يتم سجنه، وهو ما حدث مع المستشار هشام جنية الذي تم عزله من منصبه رئيسا للجهاز المركزي للمحاسبات والانتقام بعزل ابنته أيضًا بعد كشف فاتورة الفساد التي تبلغ 600 مليار جنيه، في الوقت الذي تهول حكومة الانقلاب وراء صندوق النقد الدولي للحصول على 12 مليار دولار فقط

وأضاف أن الهجوم على وزير تمويل الانقلاب وفساده جاء بعد اتجاه جنرالات العسكر للسيطرة على صوامع القمح التي تدر مليارات، وكان يسيطر عليها بعض رجال الأعمال، موضحًا أن رجل أعمال في صومعة واحدة نهب 78 مليون جنيه وتم ردها بعد إثبات حالة التلاعب والسرقة، في الوقت الذي بلغ فيه فساد صوامع القمح وحدها مليار ومائة مليون جنيه، وهو ما فتح شهية العسكر للسيطرة على سبوبة القمح على طريقة "من ماله ولا يهناله" كما يعتقد العسكر

وأكد المصدر أن فساد وزير التمويل معروف لدى مخابرات العسكر من أول يوم، وإقامته في فندق سميراميس لم تكن سرية ولكن كانت يعلم العسكر وبحراستهم، ومع اكتمال مخطط السيطرة على صوامع القمح تم السماح بإذاعته للبدء في السيطرة على هذا القطاع الذي يجلب المليارات، خاصة مع تعاقدات القمح المسرطن والمنتهي الصلاحية والذي كانت تأتي به رجال أعمال مبارك ويحققون من ورائه مكاسب خيالية